

هذا هو الوجه الثاني في صحة الصلاة في وقتها

السجدة بترك السنة **قول** صلواتها لانه اقدم به بعد توجه العوض فلان
من هذا الشئ **قول** يصلح سبأ لانه لما شرع في تحريم الامام يلزم ما ادعى الامام بهذه
التحريم وقد ادعى الامام ست دلائل فيلزم ذلك **قول** ولو افسد لا يقضى عند تحريم
لان تلك الصلوة لم تكن مضمونة على المقتدى اذا التبس بالجماع
الصلوات ويحتمل ما يقضى ركعتين لان السقوط عن الامام بعد ارض وهذا ظن انها لا تقضى
واجبه وذلك الظن مفسود في حق المقتدى **قول** لم يخبر ان سجدة التوبة وسنة ان
بعد سجدة في السجود لانها لما كانت في وسط الصلوة فلا يعتد بها فكان عليه الاعادة
قول بطل نيته فعليه ان يسجد لان هذا السلام غير قاطع وينتبه تغيره للشرع وليس
ذلك ولو سلم فهو ذلك ان عليه سجدة صلووية يفسد صلوته والركوع ان سجدة
السجود في وقت في صلاة الصلوة وهي باقية والصلووية بوق في حقا في حقيقتها وقد
بطلت بالسلام اليه كما في التبيين وفي الجماع زاد في القعدة الاول ان سجدة
وان ناسية فيلزم ان قال وعلى آل محمد والمخاراة اذا قال اللهم صل على محمد وآل
محمد ان ناسية الركوع تكرار الشهادتين في الاول يلزم لا في الثانية لانه مقام الدعاء
اراد ان يقرأ سورة فاتحها وقار غيرها لا يلزم وكذا قرأ المقدم على القرآ
قرأ قبلها خطأ وقيل يجب لان رعاية ترتيب الامام من موجبات الصلوة ولو
قرأ سهوا في القعدة او في الركوع او في السجود او تشهد في الركوع والسجود
لزم لا يسجد للسجود في الجمعة والعيدين واذا سجدت اجد بان سجدة السجود وسجدات
هل يسجد لهذا السجود ام لا وقع هذا في ايام ابي يوسف وسئل عن الكسبي قال
لا يلزم شي قبله بل لا يسجد لانه يقول قال عن نافع مرة مخررة وهو ان المصوم لا يسجد

هذا هو الوجه الثالث في صحة الصلاة في وقتها

واعلم

واعلم ان سجدة السجود لا يكره بالجماع وان الغرض لا يتجوز لانه لا يطل ولا يركع
بالعهد خلافا للشافعي وفي المصاحفة القعدة بعد سجدة السجود لبيت بغير حتى لو
تركها لم تكن **باب صلوة المريض** عقب سجدة السجود بصلوة المريض لان
كلما نماز العواض التساوية وقدم السجود عليها لكونه اتم موقفا لانه يتنازل عن
المريض ايضا فكان المراجعة لا يانه اتمس بقدمه اصل هذا الباب ان الطاعة بحج
الطاعة والشارع رضى عنها، التعسف كما رضى عنها والتعذر قبل المرض المبيح للمعذور
ما يجزه من القيام بجوارحه والمسافر اذا خاف من السرقة او القطع يجوز ان يركع
وللمتطوع ان يتكلى بشي ان يجزه من القيام كعصى وحاطط لان الاغصاء عذر في
الانكسار ولو كان الانكسار عذرا ففي رواية عن الامام يجوز ان يركع **قول** ادعى
مستقلا اراد بهذا ان توضع له وسادة تحت رأسه حتى يكون شبه القعدة
ليتمكن من القيام بالسجود والركوع اذ حقيقة الاستلقاء يمنع الاحتياج من القيام
فكف بالمرض **قول** وان تعذر الالمام، اخرجت اشارة الالمام لتسقط حتى لو فتح
يجب قضاء ولو في البرزخي واذا جرح الالمام بالراس فالحنان وما قال الامام
السرخي انه سقط فان لم يستطع اي الالمام فانه احمى بقول العذر ان عذرا
عذرا التاخير او عذرا الاسقاط والحديث يحتمل متمسك لمذهبين وقيل ان زاد
العجز على يوم وليلة لا يلزم القضاء، وان كان اقل يلزم كما في الالمام لان تجز
العقل لا يكفي لتوجه الخطاب كما عرف في مسئلة الاقطع زال عقله بالجنون
او البهيم لزم القضاء وان طال **باب سجدة التلاوة** ويجب على من تلاها
قول او سمعها لقول النبي واذا قرأ القرآن فليذكره وان لم يذكره فانه